

صوت الامة

مجلة سياسية، فكرية، ثقافية
غير دورية تصدر عن مجموعة من الشباب المسلمين

﴿كنتم خير امة اخرجت للناس تأمرون بالمعروف
وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله﴾

الفهرس

٢	افتتاحية العدد
٥	السودان بين سندان الجنوب ومطرقة دارفور
٩	تركيا والمسألة الكردية
	الاقتصاد في الدولة الإسلامية
١٢	التطبيق العملي وآفاق المستقبل
١٦	تطورات الأحداث في الباكستان
٢٠	ضمانات الحقوق السياسية في الشريعة
٢٤	صياغة عقول الشباب
٢٦	الهبوط الحاد للدولار مقابل اليورو
٣١	الاستقلال الزائف

يظن كثير من الناس أن "إسرائيل" و"اللوبي الصهيوني" هما اللذان يؤثران في السياسة الخارجية الأميركية، وساهم في ذلك الغطاء الأميركي لـ"إسرائيل" وسياساتها في المنطقة، حيث أن وجود "إسرائيل" كان مصلحة حيوية لأميركا والغرب وبخاصة قبل التفرد الأميركي في بداية التسعينات، أضف الى ذلك مساهمة حكام المنطقة في ترسيخ هذا الفهم لتبرير تخاذلهم وخيانتهم، بإظهار أن "إسرائيل" قوة لا تقهر، وأنه لا قبل للمسلمين وأهل المنطقة في محاربتها وضرورة أن تتوجه أنظار الناس لقبولها وقبول السلام معها.

إن بريطانيا هي التي أوجدت إسرائيل وأميركا هي التي تبنتها ورعتها ودعمتها اقتصادياً وعسكرياً ولم يكن ذلك رعاية لمصالح اليهود وحدها عليهم، بل هو رعاية لمصالح أميركا حيث استخدمتها لتنفيذ بعض مشاريعها في المنطقة، واستطاعت صرف أنظار المسلمين وأهل المنطقة عن الاستعمار الأميركي لبلاد المسلمين ونهب ثرواتها وخيراتها، وخنوع الحكام وتبعيتهم لأميركا ودول الكفر بتسليط الضوء على ما يسمى بالصراع العربي الإسرائيلي وإلهاء الناس فيه.

إن الحقيقة الربانية في اليهود واضحة وضوح الشمس في رابعة النهار في قول الله سبحانه وتعالى "ضربت عليهم الذلة أينما ثقفوا إلا بحبل من الله وحبل من الناس وبأؤاؤا بغضب من الله" وحبل الناس كان حبل بريطانيا وبعد ذلك حبل أميركا وما زال.

والواقع أيضاً يؤكد هذه الحقيقة فأميركا هي التي ضربت فكرة (أرض إسرائيل الكبرى من النيل الى الفرات) عندما أجبر الرئيس جيمي كارتر مناحيم بيغن بالصلح مع مصر والخروج من سيناء، ورحم الله الشيخ تقي الدين النبهاني عندما ذكر في إحدى نشرات حزب التحرير (أنه لو خُيرت أميركا بين مصر و"إسرائيل" لاختارت مصر) وأميركا هي التي أغرقت إسرائيل في وحل جنوب لبنان، وأرغمتها على الخروج من الجنوب اللبناني دون قيد أو شرط في عام ٢٠٠٠م.

وبوش الأب هو الذي أرغم شامير للذهاب الى مدريد والتفاوض مع الفلسطينيين، مما أدى الى انجاب مولود مسخ في اوسلو اسمه السلطة الفلسطينية.

وأميركا هي التي دفعت بحماس للإنخراط رسمياً بالسلطة عندما أصرت على عقد الانتخابات التشريعية في موعدها وأمرت إسرائيل بفتح مكاتب البريد في القدس للتصويت ومشاركة سكان القدس، حيث أرسلت جيمي كارتر مبعوثاً لها للإشراف على هذه الانتخابات، ووصفها بالنزاهة وباركها، وهي التي وافقت على سيطرة حماس على غزة، ومنعت "إسرائيل"

من التدخل، وحيد الجنرال دايتون قوات الرئاسة الفلسطينية بالتواطئ مع المخابرات المصرية، مما سهل سيطرة حماس على غزة.

هذه هي علاقة أميركا بـ"إسرائيل" التي تقوم على المصالح الأميركية، ومدى خدمة إسرائيل لهذه المصالح حتى تبقى أي إسرائيل على قيد الحياة.

فأميركا بعد تفردا بالموقف الدولي عقب انهيار الاتحاد السوفياتي، بدأت بوضع الخطط للأبقاء على هذا التفرد لفترة طويلة من الزمن، لذلك بدأت في صياغة منطقة الشرق الأوسط بل صياغة العالم من جديد حيث أنها لم تكف بالصياغة القديمة للمنطقة على أساس اتفاقية سايكس وبيكو في تقسيم منطقة الشرق الأوسط على أساس جغرافي، بل عمدت إلى السير في تقسيم المنطقة على أساس طائفي ومذهبي وعرقي للحيلولة دون عودة الإسلام إلى معتك الحياة. فأميركا تدرك خطر الإسلام عليها وعلى تفردا اذا فهم المسلمون الإسلام فهمًا صحيحًا وعملوا على تطبيقه في معتك الحياة، والذي يؤكد ذلك تصريحات السياسيين ورؤساء مراكز الأبحاث الإستراتيجية ومسؤولين في أجهزة الدولة الفدرالية الأميركية، فعلى سبيل المثال صرح ديف غوباتز مدير جمعية (الأميركيين من أجل الوجود القومي) (SANE) الذي كان يعمل في مكتب التحقيقات الفدرالي باعتباره متخصصًا في الاستخبارات المضادة (للإرهاب) وخصوصًا (الإرهاب الإسلامي) وعمل في منطقة الشرق الأوسط لسنوات. حيث قال (إن الأيديولوجية السياسية التي تهدف إلى الانتصار على الغرب والعالم من أجل إنشاء خلافة إسلامية ليست وقفًا على بعض الجماعات المتطرفة من المسلمين، بل إن هذا هو التيار الإسلامي الرئيسي الذي يمثل جوهر الشريعة، وإن القانون الإسلامي تاريخياً وتقليدياً ورسمياً يطلب من كل مسلم أن يسعى لتحقيق هذا الهدف من خلال جهاد النفس وعن طريق الدعوة والجهاد الخارجي أي الحرب) ويقول أيضاً (إذا كان صحيحاً أن كل المسلمين لن يتبعوا هذه التوجيهات، غير أن أي مسلم يقبل الشريعة باعتبارها جديرة بالتطبيق يرنوا ويحلم على الأقل باليوم الذي ستطبق الشريعة الإسلامية في بلده وفي العالم كله) وكثيرون غيره صرحوا بتصريحات مماثلة.

لذلك فإن أميركا ترى أن بوابة العبور لمنطقة الشرق الأوسط وصياغتها من جديد هي القضية الفلسطينية، ومن هنا لوحظ أن أميركا جادة في حل القضية الفلسطينية، وإيجاد دولة فلسطينية مسح بجانب "الكيان الصهيوني" يكون تابعاً لأميركا ويعمق التجزئة بين بلاد المسلمين، ويصرف أنظارهم عن التطلع للجهاد في سبيل الله لتحرير أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين أرض الإسراء، ولأن مصلحة أميركا هنا حيوية لذا فقد بدأت بالضغط على "إسرائيل" لإيجاد دولة فلسطينية على حدود ٦٧ مع بعض التعديلات. ولن تسمح لـ"إسرائيل" بالساس بمصالحها الحيوية، وعلى ما يبدو أن "إسرائيل" تدرك ذلك جيداً وتدرك أن الساس بالمصالح الحيوية لأميركا سيكلف "إسرائيل" وجودها، وهذا ما عبر عنه بعض الساسة "الإسرائيليين". فقد صرح أولمرت عندما التقى برؤساء مجلس المستوطنات

بتاريخ ٢٠٠٧/١١/١٣م (شعوري اتجاه إسرائيل وأراضيها يشبه شعوركم ولكني أعرف بأنه من أجل ضمان أرض إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، سنضطر إلى تقديم التنازلات أيضاً)، وقد صرحت تسيبي ليفني وزيرة الخارجية "الإسرائيلية" (إن مصلحة إسرائيل في المفاوضات تنبع من أن الوقت لا يلعب لصالحها، إذ أن العالم يمر في عملية نزاع شرعية عن دولة إسرائيل كبيت قومي للشعب اليهودي)، وأيضاً ما صرحه افرايم هليشي رئيس الموساد الأسبق لصحيفة يديعوت أحرنوت (قالت لنا الولايات المتحدة دولتان - أي دولة فلسطينية بجانب دولة "إسرائيل" - وإلا "إسرائيل" منتهية).

إن حكام "إسرائيل" يدركون أن أميركا لن تسمح لهم بالمساس بمصالحها الحيوية حتى لو أدى ذلك إلى توجيه ضربة عسكرية لكيانهم من قبل كل من سوريا وإيران يشترك فيها حزب الله وحماس، تحدث على إثرها تغييراً جوهرياً في المنطقة، ويبدو أن هذا الأمر دفع بالنائب "بني الون" قبل انعقاد قمة أنابوليس بالسفر إلى أميركا والإلتقاء بزعماء جمهوريين وديمقراطيين في مجلس الشيوخ والنواب. وقد صرح لصحيفة معاريف "الإسرائيلية" (أن هدفه من اللقاءات المكثفة التي يعقدها مع الزعماء الجمهوريين والديمقراطيين في مجلس الشيوخ والنواب هو التأثير على أصحاب القرار في أميركا وإقناعهم بأن أنابوليس سيؤدي بالمنطقة برمتها إلى مصيبة).

وعليه فإن اليهود في العالم ما هم إلا أدوات تستخدمها الدول الكبرى، وليس صحيحاً ما يروج عن اليهود بتحكمهم بالعالم أو أنهم هم الذين يرسمون سياسة العالم. لذلك يجب أن يدرك كل المسلمين أن "إسرائيل" خطر يجب أن يزال وأن يتم تحرير فلسطين من نهرها إلى بحرها ولا بد من أن ندرك أن الخطر الأكبر هو أميركا ومشروعها (شرق أوسط جديد) والذي ترمي من ورائه إلى حفر خنادق لا يمكن أن يعقد فوقها جسور، بتفتيت الأمة طائفيًا ومذهبيًا وعرقياً.

لذلك فقد آن لنا نحن أبناء الأمة الإسلامية بأن ننفض غبار الذل والمهانة عنا وأن نتولى مسؤولياتنا التي كلفنا الله بها بأنفسنا، بأن نعمل على إعادة الإسلام إلى معترك الحياة وهذا لا يتأتى إلا بفهم الإسلام فهماً صحيحاً والتمتع بالوعي السياسي على ما يدور حولنا من مؤامرات وما ينصب لنا من فخاخ، وأن يهب أهل القوة والمنعة لنصرة دينهم بإزالة تلك الكيانات الدخيلة ونصب حاكم واحد لهذه الأمة الواحدة.

نعم إن إفشال مشاريع أميركا في المنطقة ودحرها عن بلاد المسلمين إنما يكون إقامة دولة الإسلام التي تخرج الناس من الظلمات إلى النور، فيسعد بهذه الدولة أبناء الأمة الإسلامية، ويسعدوا غيرهم من البشر موقنين أن الإسلام فعلاً هو الحل.

السودان بين سندان الجنوب ومطرقة دارفور

مع اقتراب موعد الإجتماع الذي كان قد تقرر عقده في سرت يوم ٢٧ تشرين أول/أكتوبر الماضي بخصوص دارفور بين الحكومة السودانية وفصائل المتمردين الذين رفضوا التوقيع على معاهدة أبوجا ٢٠٠٦ وبمشاركة عدد من الدول العربية والإفريقية وأميركا والاتحاد الأوروبي، فجرت الحركة الشعبية لتحرير السودان بتاريخ ١١/١٠/٢٠٠٧ أزمة تجميد مشاركتها في السلطة على مستوى الوزراء الاتحاديين ووزراء الدولة ومستشاري رئيس الجمهورية. وقد سارع الرئيس السوداني عمر البشير إلى تلبية بعض مطالبها المتعلقة بإجراء تعديل وزاري يشمل خاصة وزير الخارجية لام أكول، وكانت المحادثات جارية بخصوص بقية الشروط والتي أهمها شراكة متكافئة بين الطرفين وحل مشكلة تقاسم النفط في منطقة أبيي.

إن التوقيت الذي اختارته أميركا لتفجير الوضع السياسي الهش في وجه حزب المؤتمر الوطني الحاكم يدل على أن الحكومة السودانية مقبلة على تنازلات كبيرة في قضية دارفور لما هو أكثر من إتفاقية أبوجا ٢٠٠٦، وهي تمهد الرأي العام الداخلي والخارجي لذلك الغرض بإعانة من أميركا وأدواتها من الحركة الشعبية والأمم المتحدة وغيرها متذرة بأن الفشل في الوفاء بإتفاق نيفاشا ٢٠٠٥ يعني إندلاع حرب جديدة بين الشمال والجنوب.

لقد ضخمت أميركا من "الأزمة" التي نشبت بين الحركة الشعبية والحكومة السودانية رغم علمها بأن البشير قدم تنازلات وفرط في جنوب السودان بطريقة لم يكن يحلم بها سلفا كير ولا سلفه جون غرنق. فقد حذر المبعوث الأميركي إلى الخرطوم، أندرو ناتسيوس، من أن السودان يمكن أن يعيش مجدداً أجواء الحرب الأهلية إذا لم تف الحكومة السودانية بما أسماه "التزامات السلام" في الجنوب. وقال: "إن الخرطوم يجب أن تحرص على إبقاء الاستقرار في الجنوب حتى تتسنى لها فرصة التركيز على إنهاء التوترات التي تعصف بإقليم دارفور غربي البلاد". وأضاف المبعوث الأميركي: "نحن قلقون جداً بسبب طريقة التعامل مع التزامات إتفاقية السلام الموقعة عام ٢٠٠٥، والتي أنهت عقدين من الحرب الأهلية في جنوب السودان". وبحسب وكالة "أسوشيتد برس" قال أندرو: إن الفشل المستمر في إيجاد حل لقضية وضع

الحدود بين الشمال والجنوب، وكذلك الفشل في الاتفاق على آلية لتقاسم الثروة النفطية تعتبر من أبرز دلائل الخطر الذي يتهدد اتفاق السلام في جنوب السودان". أما الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية، توم كايسي، فقد قال في تصريحات بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٠٧: "نحن قلقون لأن الأحداث الأخيرة في السودان تهدد بتوجيه ضربة إلى الجهود المبذولة للتوصل الى السلام في دارفور... والسودان". ثم اعتبرت أميركا أن الأزمة الناجمة عن إنسحاب الحركة الشعبية لتحرير السودان من حكومة الخرطوم قبل عودتها مؤخراً تمثل "ضربة" للسلام في دارفور. وعبر توم كايسي عن قلق الولايات المتحدة للهجمات في دارفور وتعثر تنفيذ اتفاق السلام في الجنوب. وحث كلا من الحكومة السودانية والحركة الشعبية على التراجع عما أسماها "التحركات العدائية"، وطالبهما ببذل جهد "أكبر" لتنفيذ اتفاق السلام الذي وقع قبل عامين، وينظر إليه على أنه الفرصة الأفضل لإنهاء الحرب الأهلية. كما دعا كايسي الجانبين إلى "نبذ العنف" وسحب القوات من مناطق التوتر واحترام وقف إطلاق النار. وعن مؤتمر سلام دارفور الذي كان مقرراً عقده في ليبيا قبل نهاية شهر تشرين أول/ أكتوبر الماضي قال كايسي: إن السلام سيتحقق عبر المفاوضات الجديدة وبتنفيذ اتفاق السلام، وطالب الحكومة السودانية والمتمردين حشد كل طاقاتهم والاستعداد للمحادثات التي كان محدداً لها ٢٧ أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. ونذكر هنا أن الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر الذي زار السودان قبل شهر تقريباً كان قد حذر من أنه ليس من الممكن حل مشكلة دارفور في حالة انهيار اتفاق السلام الموقع بين الشمال والجنوب.

ثم دفعت أميركا بالمجموعة الدولية لمعالجة الأزمات (كرايسس غروب) لممارسة مزيد من الضغط على الحكومة السودانية في هذا الإتجاه، في تقريرها الذي أصدرته يوم ٢٠٠٧/١٠/١٣ بالقول "أن النزاع حول منطقة أبيي في السودان يُهدد بنسف اتفاق نيفاشا للسلام"، وأوضحت أن اتفاق السلام ينص على أن تخضع منطقة أبيي إدارتها بواسطة إدارة خاصة تحت إشراف مؤسسة الرئاسة وإجراء استفتاء لسكان المنطقة لتخييرهم بين الانضمام للجنوب أو البقاء في شمال السودان قبل استفتاء تقرير المصير لجنوب السودان. وتابع التقرير قوله "لكنّ حزب المؤتمر الوطني الحاكم يرفض الحكم النهائي والملزم الوارد في تقرير لجنة حدود أبيي مخلفاً فراغاً سياسياً وإدارياً... وحشد الجانبان قوتهم العسكرية حول أبيي". وطالب التقرير المجتمع الدولي بـ"إعادة العمل على تطبيق اتفاق السلام الشامل في أبيي على وجه التحديد وفي شكل عاجل، قبل الانزلاق مجدداً في دوامة الحرب"، وأضاف "يتعين على رعاة اتفاق السلام الشامل الدوليين، وعلى رأسهم الولايات المتحدة التي صاغت بروتوكول أبيي، أن تبعث رسالة قوية ومنسقة إلى حزب المؤتمر الوطني مفادها أن الحزب ملزم قانوناً بتقرير لجنة حدود أبيي ويتوقع منه أن يطبقه عن حسن نية".

ودعت المجموعة لتخفيف حدة التوتر في أبيي ومحيطها، مشيرة إلى أن الأطراف المختلفة بأبيي تعتبر أن الشروع في الإجراءات الأساسية المتمثلة في ترسيم الحدود وتشكيل الإدارة المحلية "من شأنها أن تحدد النتيجة المحتملة للاستفتاء"، معتبرة أن هذا الأمر يستوجب أن يعمل المجتمع الدولي على تغيير تلك "الديناميكية" بقيادة من بعثة الأمم المتحدة وبدعم

الهيئات الدولية الضامنة لاتفاقية السلام الشامل لجهود الحوار بين "المسيرية" و"الدينكا نقوك" لتعزيز الضمانات التي تكفل للمسيرية الاحتفاظ بحق رعي الماشية في أبيي في حالة تبعية المنطقة للجنوب وانفصالها لاحقاً عن الشمال عقب تقرير حق المصير لجنوب السودان وزيادة المشاريع التنموية في مناطق الدينكا والمسيرية. ونادى بيان مجموعة الأزمات الدولية بعدم اغفال دور النفط في منطقة أبيي التي تتركز فيها غالبية حقول النفط والتي تشكل عائدتها المصدر الأساسي لـ"ديمومة حزب المؤتمر الوطني". كما إعتبرت المجموعة أن "الأطراف كافة بحاجة لفتح حوار جديد وشفاف حول مسائل النفط فتعد خطة تحدد اتفاق تقاسم العائدات بين الشمال والجنوب بعد العام ٢٠١١، في حال تصويت أبيي للالتحاق بالجنوب المستقل". وعتبر التقرير أن الأزمة الأخيرة بين القوات المسلحة من جهة والجيش الشعبي بالمنطقة ناتج عن استياء المؤتمر الوطني من قرار انضمام الآلاف من أبناء المسيرية للجيش الشعبي، ولذلك اقترح التقرير على الرئيس الجديد لبعثة الأمم المتحدة للسودان أشرف قاضي إنشاء منطقة منزوعة السلاح لفصل المسلحين وحصر مخاطر تجدد النزاع بالتركيز أولاً على أبيي ومن ثم يمكن توسعة المنطقة منزوعة السلاح لتشمل كامل الحدود الشمالية/الجنوبية.

لقد مارست أميركا وتوابعها بعد توقيع معاهدة أبوجا في نيجيريا ٢٠٠٦ العديد من الضغوط على الحكومة السودانية ورفعت من سقف التنازلات بخصوص دارفور. فلوحت من خلال الكونغرس الأميركي بإمكانية فرض منطقة حظر طيران للقوات الجوية السودانية على دارفور، وأوعزت للمحكمة الجنائية الدولية بمطالبة الحكومة السودانية بضرورة تسليم إثنين من "المتهمين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية" في دارفور أحدهما أحمد هارون الوزير السابق الذي جري تعيينه أخيراً مسئولاً عن لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان وكوتشيب وهو أحد زعماء ميليشيا الجنجويد. كما تصر أميركا على نشر قوات حفظ سلام من الأمم المتحدة بجانب القوات الإفريقية. ولتحقيق هذا الغرض في ظل الممانعة السودانية بإعطاء القوات الأممية المسؤولية أوعزت أميركا إلى بعض العناصر المتمردة والرافضة لإتفاقية أبوجا من حركة العدل والإحسان بتوجيه سلسلة من الهجمات المسلحة ضد القوات الإفريقية، كان آخرها حادثة حسكينية التي راح ضحيتها ١٣ قتيلاً و٥٠ من المفقودين وإصابة آخرين. وهو ما حدا ببعض الحكومات الإفريقية إلى التهديد بسحب قواتها من دارفور. وهذا من شأنه أن يؤدي أولاً إلى زعزعة الثقة وزرع الشك في إمكانات القوات الإفريقية على القيام بمهامها، وثانياً إستبعاد فكرة تحكم القوات الإفريقية بالقوات الأممية التي يفترض وصول طلائعها في شهر كانون ثاني/يناير المقبل، وبالتالي يتعين على السودان إفساح المجال أمام القوات الدولية التي تطالب بها أميركا والتي تبلغ حدود ٢٦ ألف جندي مجهزين بالطائرات الهليكوبتر ووسائل الاتصالات الحديثة وقوة النيران وفوق ذلك تتمتع بدعم أميركا و"المجتمع الدولي".

وهكذا دفعت أميركا بسلفا كبير رئيس الحركة الشعبية إلى تصعيد الضغط الداخلي مع الضغط الخارجي على الحكومة السودانية. فقام بحركة تجميد وزرائه في الحكومة المركزية قبل عودتهم مؤخراً، ولم يكتف بذلك بل نظم في عاصمة الجنوب السوداني "جوبا"

اجتماعا للفصائل المتمردة في دارفور لتوحيد مطالبها قبل المحادثات التي كانت مقررة مع الحكومة السودانية في سرت. وبمناسبة ذلك الاجتماع قال زعيم مجموعة قادة شمال دارفور جار النبي عبد القادر يونس إن رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان سلفاكير ميارديت ومنظم الاجتماع أشار إلى ضرورة "وحدة الفصائل والشعب في دارفور". أما سلفا كير، والذي يشغل أيضا منصب النائب الأول للرئيس السوداني في الحكومة المركزية في الخرطوم، فقد أعرب عن إستعداده -بحسب يونس- لجعل متمرد دارفور يستفيدون من الخبرة التفاوضية التي إكتسبتها حركته. كما صرح تاج الدين بشير نيام نائب كبير مفاوضي حركة العدالة والمساواة كبرى جماعات التمرد في دارفور قائلاً: "نحن سنحارب بدون توقف حتى تتم الإستجابة لمطالبنا بالحصول على ٢٥ بالمائة من السلطة الممثلة في الحكومة الأئتلافية المركزية في الخرطوم". وخلال مقابلة مع صحيفة سودان تريبيون قبل موعد اجتماع سرت قال تاج الدين: "لن نتنازل عن مطالبنا الرئيسية وهي الاشتراك في السلطة والحصول لشعب دارفور على نصيب من الثروة، ونريد أن نشترك في الحكم سواء على المستوى المركزي أو الإقليمي، بالإضافة إلى ضرورة تخصيص مبالغ لإعادة إعمار دارفور". ومتكلماً نيابة عن فئات دارفور المتمردة التي شاركت في إجتماع جوبا، أوضح تاج الدين أن هناك مساع لتوحيد جهود هذه الجماعات بهدف إجبار الحكومة السودانية على الإستجابة للمطالب. وإمتدح الجهود التي تبذلها حكومة جنوب السودان لتوحيد كلمة الجماعات المتمردة في دارفور قبيل مؤتمر السلام في ليبيا والذي أعلن فشله.

ورغم توافد عدد من قادة بعض الفصائل المتمردة في دارفور على طرابلس للمشاركة في المحادثات قبل إعلان فشلها، إلا أن حركة تحرير السودان فصيل عبد الواحد محمد نور وخمسة فصائل أخرى منشقة عنه، وكذلك حركة العدل والمساواة أعلنوا عن مقاطعتهم لمحادثات سرت بدعوى عدم توفر الوقت لصياغة موقف موحد للفصائل أو بدعوى أن ليبيا متورطة بشكل مباشر في الصراع. وبناء عليه فلم يكن متوقفاً أي نجاح أو إختراق يذكر للمحادثات السودانية حول دارفور في سرت ما لم تستجب الحكومة السودانية لرغبة أميركا في دارفور والتي يطالب بها أهم فصيل متمرد تراهن عليه أميركا وهو فصيل عبد الواحد نور الذي أعرب عن مقاطعته للمحادثات. إذ يصر عبد الواحد نور — من محل إقامته في باريس — على فرض أجندة أميركا السياسية والتي من بينها المطالبة بدفع تعويضات مالية ضخمة وضرورة نشر قوات دولية في الإقليم، إضافة إلى منح دارفور حكماً ذاتياً؛ بما يعني دفع الإقليم خطوة خطوة نحو النظام الفيدرالي وبالتالي فصله عن بقية السودان كما هو عليه الأمر في الجنوب. والسبب أن السودان أصبح دولة منتجة للنفط تحتل المرتبة السابعة في إفريقيا، ويحتوي على مخزون هائل من البترول والغاز الطبيعي، كما بات يمتلك ثالث أكبر ترسب من اليورانيوم العالي النقاء (إمتداداً للترسب الموجود في تشاد)، ورابع أكبر ترسب من مادة النحاس. ولذلك تعمل أميركا على تقسيم السودان ضمن مشروع "خريطة السودان الجديد" التي تبشر بها لتضع يدها على هذه الثروات الهائلة التي يقع جملها في إقليم دارفور والجنوب.



تركيا والمسألة الكردية

وافق البرلمان التركي — وكما كان متوقعاً — بأغلبية كبيرة يوم الأربعاء ١٧/ تشرين أول/أكتوبر الماضي على طلب الحكومة السماح للقوات المسلحة التركية بعبور الحدود إلى شمال العراق لملاحقة الانفصاليين الأكراد المرابطين هناك. إلا أن هذا لا يعني أن يبدأ الجيش التركي مباشرة في إجتياح شمال العراق. إذ قلل رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بعد تصويت البرلمان من شأن توقعات القيام بعملية عسكرية وشيكة، إلا أنه أضاف أن موافقة البرلمان توفر الأساس القانوني لأية حملة عسكرية عبر الحدود في الوقت الذي يراه الجيش مناسباً. وكان أردوغان أعلن استعداده لمواجهة الانتقادات الدولية إذا ما قررت بلاده تنفيذ هذه العملية، مؤكداً أنه مستعد لتحمل العواقب المترتبة على ذلك. ولكنه، مع ذلك، استبعد أن يتم تنفيذ العملية قريباً، ورجح البدء باستخدام ما وصفه بسلاح الردع الجوي والمدفعي. كما أعلن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان: إن بلاده تتوقع من أميركا اتخاذ إجراءات عاجلة ضد المتمردين الأكراد الذين يختبئون في شمال العراق. وكان أردوغان قد ناقش الإجراءات ضد حزب العمال الكردستاني مع الرئيس الأميركي جورج بوش عندما اجتمعا في واشنطن في الخامس من نوفمبر الحالي. والواضح من خلال هذه التصريحات التركية ومن الموقف الأميركي الذي يدعو إلى التهدة أن أميركا هي من يقف وراء تصاعد أحداث المسألة الكردية في تركيا، وذلك بغرض تحقيق أمرين:

أولاً: تقليص صلاحيات المؤسسة العسكرية لحساب الحكم المدني الذي تدعمه أميركا وتقدمه كنموذج لحكم "إسلامي معتدل".

ثانياً: فتح ملف المسألة الكردية في تركيا والدفع لحلها على الصعيد السياسي وليس العسكري كما جرى الحال منذ سنين طويلة.

لقد تزامن تصاعد الأحداث العسكرية لحزب العمال الكردستاني مع تمرير الكونغرس الأميركي لمشروع غير ملزم حول قتل الأرمن على يد الأتراك في الحرب العالمية الأولى بأنه إبادة جماعية. صحيح أن بوش إعتبر أن هذا القرار لا يخدم العلاقات التركية الأميركية لكنه

سوف يستعمله كورقة ضغط على الجيش التركي لقبول تحويل ملف حزب العمال من يد العسكر إلى يد الحكومة التركية بقيادة حزب العدالة والتنمية. وسيظل قرار الكونغرس الخاص بالأرمن سيباً مسلطاً على المؤسسة العسكرية التركية حتى تسير فيما تريده أميركا. وهذا ما أدركه الجنرال يشار بويوكانيت قائد الجيش التركي الذي صرح لصحيفة "ميليت" التركية الأحد ١٤-١٠-٢٠٠٧، قائلاً: "إذا أقر الكونغرس الأميركي مشروع قانون يصف قتل الأرمن على أيدي الأتراك العثمانيين بأنه إبادة جماعية فإن العلاقات بين الدولتين لن تصبح كما كانت من قبل على الإطلاق".

ولذلك فإنه من المستبعد أن يتوغل الجيش التركي بريا في شمال العراق لملاحقة عناصر حزب العمال، رغم أن الحشود العسكرية التركية على حدود العراق تقدر بنحو ٦٠ — ١٠٠ ألف جندي. والجيش التركي واقعياً يخشى من دخوله العراق لإدراكه أن أميركا ستحوطه إلى مستنقع يخسر فيه العسكر التركي كل ما بقي له من هيبة، خاصة بعد تصريحات أحد الجنرالات الأميركيين العاملين في العراق الذي حذر صراحة بأن الجيش العراقي سيدافع عن نفسه وسيقاتل الجيش التركي في حالة توغله في العراق، وكذلك في ظل رفض الحكومة الإقليمية لكردستان العراق لأي تواجد تركي على أراضيها بحجة ملاحقة متمردي أكرد تركيا، مما يعني تعقيد الأمور للجيش التركي بحدوث مواجهة عسكرية بين قوات البشمركة والقوات التركية. وغير كلا الحاليتين سيقدم الجيش الأميركي دعمه العسكري لكل من الجيش العراقي وقوات البشمركة.

ومن اللافت للنظر أن الحكومة التركية وبعد ان نالت موافقة البرلمان للدخول إلى شمال العراق لملاحقة حزب العمال الكردستاني تركت الخيار بيد قادة الجيش التركي في الدخول أو عدمه مما زاد في حرج قادة الجيش الذين على ما يبدو قد أدركوا أن مسؤوليات الفشل وانعكاسات تكاليف الحرب ستقع على عاتقهم ما جعلهم يسكتون بعد أن قدمت أميركا في مؤتمر استنبول مؤخراً دعماً سياسياً لحكومة حزب العدالة والتنمية بتركيزها على التعاون الإقليمي لمحاربة "الإرهاب" وعلى إيجاد حلول سياسية للمشاكل العالقة في داخل العراق وتركيا، ساحة قرار شن الحرب على حزب العمال من يدهم، ففي المؤتمر الصحفي الذي عقده وزير الخارجية التركي مع نظيره العراقي في ختام المؤتمر صرح علي باباجان قائلاً "ثمة وسائل عديدة لمكافحة الإرهاب، سياسية ودبلوماسية، إضافة إلى الحوار والخيارات العسكرية" موضحاً "كل الخيارات تبقى قائمة بالنسبة إلى تركيا: إن اللجوء إلى أحد تلك الخيارات أو عدمه واللحظة المناسبة، يظلان قضية استراتيجية".

أما حكومة حزب العدالة والتنمية فإن أميركا تريدها أن تكون نموذجاً "للعلمانية المؤمنة" في المنطقة وأن تتولى هي ملف القضية الكردية في تركيا. ولذلك — وكما سبق أن صرح أردوغان — فإن التوغل في شمال العراق غير وارد الآن خاصة وأن حكومته تستعد لإدخال إصلاحات دستورية بطرح مسودة دستور جديد على الشعب تتضمن تقليص صلاحيات مؤسسة الجيش لتكون

على غرار صلاحيات الجيوش الأوروبية، وذلك في إطار جهود أميركا لإبعاد المؤسسة العسكرية عن التدخل في العملية السياسية بالبلاد، وإذا ما تم ذلك فسترتخي قبضة الجيش المدعومة بنص دستوري يقضي باعتبار الجيش هو الحامي للدستور التركي، ومع توقع سير الحكومة في الحل السياسي لمشكلة الأكراد في تركيا ستكون أبواب الاتحاد الأوروبي قد دفعت بقوة أمام عبور تركيا لتكون إحدى دول الاتحاد مما يحقق رغبة أميركا لزيادة إشغال أوروبا بذاتها حال حصول ذلك. على أن مسودة الدستور الجديد تتضمن حقوقاً سياسية ومدنية أكثر للأكراد في المجتمع التركي وهو ما قد يساعد أميركا في السير بحل المشكلة الكردية ليس في تركيا والعراق فقط بل وفي بقية المنطقة كلها أي سوريا وإيران. وما زيارة بشار الأسد إلى تركيا ودعمه العلني لحزب العدالة والتنمية إلا موافقة منه على الأسلوب الذي تتناول به أميركا مسألة الأكراد في المنطقة أي حل وضع الأكراد داخل تركيا وخارجها وتسوية مشكلتهم سياسياً وليس من خلال الحل العسكري.

الإرتباط القومي

لقد نجح الكفار الغربيون بعد الجهود المضنية التي بذلوها في إضعاف رابطة الأخوة الإسلامية لتحل محلها الرابطة القومية والتي ما زلنا نلحظ آثار استغلال المشاعر الناتجة عنها، وعليه فإننا ما زلنا نرى كيف يُدفع ببعض المسلمين فيتوجهوا بالعداء لإخوانهم في الدين، بل ويصل بهم الأمر إلى أن يوجهوا سلاحهم نحو صدور إخوانهم كما هو حاصل حالياً في بعض أنحاء العالم الإسلامي. ثم بعد ذلك يؤخذ القتلى ليصلى عليهم ويقرأ ذات القرآن الذي يتلى على أرواحهم، وقد وصل الغلو في تقديس الرابطة القومية عند بعض بقايا القوميين أن يعتبر بعض الأكراد أن القائد المسلم الذي يفخر بإنجازاته مسلمو الأرض صلاح الدين الأيوبي شخصاً رديئاً باعتباره عميلاً للعرب. كما يصل الغلو ببعض قوميين تركيا إلى القول أن محمداً ﷺ أصله تركي في الوقت الذي رأينا فيه وما زلنا بعض أتباع ميشيل عفلق وقسطنطين زريق يزدرون أخوة الإسلام مع إخوانهم الأتراك والأكراد بل ولا يتوانون أن يوجهوا سلاحهم إلى صدور إخوانهم.

الاقتصاد في الدولة الإسلامية التطبيق العملي وآفاق المستقبل

ظهرت الدولة الإسلامية إلى الوجود على يد نبينا الأكرم محمد ﷺ وقد خلف نبينا الكريم رجال دولة اعتنى بتتقيفهم وبنائهم أعظم الخلق محمد صلى الله عليه وسلم، ورغم أنه لم يسبق لهم قيادة دول عظمى إلا أنهم استطاعوا أن يجعلوا دولة الإسلام تقتعد مكان الصدارة أمام دول العالم القديم في أقصر فترة تعد في عمر التاريخ.

وأمام تصدينا للشأن الاقتصادي في الدولة الإسلامية فقد اشتهر أن تلك الدولة قد كثرت فيها الإيرادات إلى الحد الذي لم يجد عمال بيت المال محتاجا يأخذ منهم الزكاة على رأس القرن الهجري الأول؛ أي في خلافة عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى.

وتعرضنا لحالات يبرز بها التطبيق العملي للنظام الاقتصادي في الإسلام فيما تقدم من عصور الإسلام وقبل هدم دولته إنما هو بغية إدراك المسلمين لكيفية تطبيق الإسلام عمليا ونجاح تطبيقه على أرض الواقع وإبعاداً لشبح تصور الإسلام الكهنوتي حيث تم اختصار الإسلام على العبادات والأحوال الشخصية وأبقت على تاريخه حوادث متفرقة أعطت تصورات متناثرة عن واقع تطبيق الإسلام وإن بقيت الحالة الاقتصادية مثلاً مغيبة بشكل شبه تام، ويحيط بها الغموض عند أكثر المسلمين حماساً ليكون الإسلام هو الحل المستقبلي لمشاكل حياتهم.

وإكمالاً لتصور إمكانية تطبيق الإسلام عملياً كان لا بد من استشراف تصورات عملية لواقع الحياة الاقتصادية في دولة الخلافة بعد أن يأذن الله باستئناف الحياة الإسلامية التي لن يكتب لها الوجود إلا بعد أن تنصر الأمة إسلامها بالوعي عليه وتنطلق الهمم لوضعه موضع التطبيق بإيصاله إلى سدة الحكم.

ورغم ما بذله الكفار من الجهود لإبراز معالم حضارتهم وتاريخهم لتحل محل حضارة الإسلام وتاريخه رغم فساد حضارتهم وقزمية تاريخهم أمام حضارة الإسلام وتاريخ المسلمين، إلا أن الكفار الغربيين قد نجحوا نجاحاً باهراً في تقزيم كل ما هو عظيم في تاريخ حضارتنا

وتعظيم كل ما هو قزم في تاريخ حضارتهم.

وحتى لا نسهب فيما هو خارج عن صلب الموضوع الذي نحن بصدد بحثه كان لا بد أن نحاول رسم معالم الحياة الاقتصادية في ظل وجود دولة الإسلام من خلال المصادر المتاحة لترسم في ذهن المسلمين إلى جانب المعرفة الذهنية لأفكار الإسلام ومفاهيمه عن الحياة صورة حية عن تطبيق الإسلام عملياً ليزداد اندفاعهم للوصول إلى وضع الإسلام موضع التطبيق في علاقات المجتمع.

ولعل الحديث عن واقع الاقتصاد في الحياة العامة يقودنا بشكل أساسي لإدراك كيف كانت الدولة نرعى المصالح الاقتصادية في المجتمع والذي يدفعنا بدوره لبحث واردات بيت مال المسلمين ونفقاته ليتبين لنا كيف عالج الإسلام المشكلة الاقتصادية بضمان العيش الكريم بسد الحاجات الأساسية لكل فرد من الرعية وكيف ضمن تماسك الجماعة وكيف حفظ كيان الدولة واضطلعت الدولة بمسؤولياتها الاقتصادية. مع عدم إهمال حدوث إساءات عديدة في تطبيق الإسلام سواء في الناحية الاقتصادية او غيرها، ولكن يجدر بكل مسلم أن يعرف أن أكثر من مائة خليفة حكموا بلاد الإسلام لا يمكن أن يكون بعدهم عن الإسلام وتطبيقه حسب التصور الذهني القائم بفعل برامج التعليم وتطبيق أنظمة الكفر واستمرار تطبيقها وتعتيم كل نقطة مضيئة في تاريخنا أكثر من قريهم من إسلامهم وتطبيقه.

وإذا كان لنا أن نسأل هل يرد على خاطر رجل المسلمين ما رواه الطبري أن ولاة البريد في الأفاق كلها كانوا يكتبون إلى الخليفة المنصور العباسي أيام خلافته في كل يوم بسعر القمح، والحبوب، والأدم (ما يغمس به الخبز)، وسعر كل مأكول، وبكل ما يقضي به القاضي في نواحيهم وبما يعمل به الوالي وبما يرد إلى بيت المال، وكل حدث... فإذا وردت كتبهم نظر فيها فإن رأى الأسعار على حالها أمسك، وإن تغير شيء منها عن حاله كتب إلى الوالي والعامل هناك وسأله عن العلة التي نقلت ذلك عن سعره. وهل يرد على الذهن مقولة الخليفة عبد الملك بن مروان حين استأذنه الحجاج بأخذ فضل أموال السواد فمنعه من ذلك وكتب إليه: لا تكن على درهمك المأخوذ أحرص منك على درهمك المتروك وأبق لهم لحوماً يعقدون بها شحوماً. بل هل يرد أن يبلغ مستوى الأمانة والدقة ومستوى الإدارة للمال العام ان يرسل أبو عبيدة رضي الله عنه إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب يخبره بوجود عجز في بيت المال (ما بين الإيرادات والنفقات) مقداره درهم واحد وقد حدث هذا بعد فترة من الزمن جاء فيها أبو هريرة رضي الله عنه من اليمن فسأله أمير المؤمنين عمر عن مقدار ما يحمله من الأموال؟ فأجابته: بأن معه خمسمائة ألف درهم فتعجب عمر من كثرة المال وأعاد السؤال بطريقة أخرى قائلاً له: أتدري ما تقول؟ قال نعم: مائة ألف خمس مرات.

وحتى تتضح معالم صورة الحياة الاقتصادية في الدولة الإسلامية فإننا سنبدأ في التعرف لواردات بيت المال ونفقاته وباعتبار الخراج على ناتج الأرض أحد الموارد الدائمة إلى جانب الضيعة والزكاة والجزية وخمس الركاز والأموال الخاصة بالدولة، فإننا سنعرض

له ابتداءً ما أمكن من حيث التطبيق العملي ثم نعرِّج على استشراف مستقبل مورد الخراج حتى نبني تصوراً مستقبلياً عن كيفية موارد بيت المال الدائمة وغير الدائمة وتميزها عن التصورات المستمدة من النظم الوضعية، وليكون انموذجاً لواردات بيت المال.

موارد بيت المال: الخراج إنموذجاً

ابتداءً فإن كثيراً من المصادر تذكر الخراج بمعنى ما يصل إلى بيت المال من ناتج الأرض وضريبة الرأس (الجزية) وموارد أخرى وبخاصة حين تتحدث بعض المصادر عما تؤديه ولاية معينة لبيت المال والخراج في الاصطلاح الشرعي إنما يطلق على ما تأخذه الدولة على ناتج الأرض الزراعية التي استولى عليها المسلمون من الكفار عنوة أو صلحاً.

ثم إن كثيراً من المصادر تورد أرقام الخراج بعد أن يقطع منها مصروفات الولاية من إصلاح طرق وقنوات وجسور وترع وأرزاق جند وموظفي الدولة.

ونحن لسنا هنا بصدد بحث الخراج والأحكام الشرعية المتعلقة به، من حيث فقه مسائله، وإنما نتعرض له فقط من ناحية تطبيقية واستشرافية.

والخراج الذي كانت تستوفيه الدولة لم يكن مقداراً واحداً على كافة الأراضي الزراعية، بل كان يختلف مقداره بناءً على جودة وإنتاجية الأرض وأصناف المزروعات من غير ظلم للمزارعين أو هدر لمال المسلمين، ويتغير تقدير الخراج باعتبار أن التقدير ليس دائماً، فقد يحصل انجراف للتربة بفعل السيول والفيضانات فتقل خصوبة الأرض، وقد تجري الدولة تحسينات من حفر قنوات وإنشاء السدود مما يزيد في إنتاجية الأرض، وقد حصل عملياً أن كان هناك تغيير في تقدير خراج الأرض على مدى عصور الإسلام.

وقد كان تحصيل الخراج يتم بناءً على ما يلي:

- ١ — حال الاعتبار لمساحة الأرض ويستوفى مع نهاية السنة الهجرية.
- ٢ — حال الاعتبار لمساحة الأرض المزروعة ويستوفى مع نهاية السنة الشمسية، مراعاة لنزول الأمطار وزراعة الأرض.
- ٣ — حال أخذ الدولة لنسبة من ناتج الأرض (خراج التقاسم) ويتم التحصيل في هذه الحالة عند اكتمال الزرع وتصفيته.

وحتى يتم تصور أهمية مورد الخراج كان لا بد أن نورد بعض الأمثلة على خراج بعض الولايات والمدن الكبرى في الدولة ونذكر قيمة الخراج في عهود بعض الخلفاء.

ففي عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان خراج السواد (أرض العراق وإيران حالياً تقريباً) ١٢٠ مليون درهم وصل ذروتها في عهد الأمويين إلى ١٨٨ مليون درهم، ثم تراجع لتصل قرابة ١٠٠ مليون درهم أواخر عهدهم، ثم عادت للارتفاع لتصل قرابة ١١٥ مليون درهم في العصر العباسي الأول. كما بلغ مقدار خراج الشام في عهد عبد الملك بن مروان ١,٧٣

مليون دينار، منها ١٨٠ ألف دينار من الأردن، و ٣٥٠ ألف دينار من فلسطين، و ٤٠٠ ألف دينار من الشام، و ٨٠ ألف دينار من حمص وقنسرين والعواصم، حيث أن الدينار يعادل ١٥ درهماً تقريباً. أما مصر فكانت جبايتها ٣٦ مليون درهم في العهد الأموي.

وقد بلغ مقدار الخراج في عهد الخليفة المأمون ٣٩٦,١٥٥,٠٠٠ درهماً من كافة بلاد الإسلام بما فيها تقدير أثمان المواد العينية. أما في عهد المعتصم فبلغت ٣٨٨,٢٩١,٣٥٠ درهماً بما فيها أثمان المواد العينية، ويقارب هذا المقدار من المال في عهد الرشيد، حيث أن خزائن العباسيين كانت تفيض بالمال.

وكان يحمل إلى دار الخلافة في كثير من الأحيان نسبة عالية من الخراج تبليغاً أحياناً ٧٠٪ من قيمة ما يستوفى منه، وقد تصل إلى أكثر من ذلك، وكان ينفق من قيمة ما يستوفى ٣٠٪ أو أكثر على أرزاق الجند، والبريد، وإصلاح القنوات والترع والجسور، أرزاق السجناء والسجون، وبيوت الأحداث والعواتق، نفقات الطوارئ .. الخ، ففي عهد يوسف بن عمر بن هبيرة أحد ولاة أرض السواد كان يُستوفى ١٠٠ مليون درهم يرسل (يحمل) منها إلى دار الخلافة (بيت المال) ما بين ٦٠-٧٠ مليون درهماً وينفق على من معه من الجند (جند الشام) ١٦ مليون درهماً وعلى البريد ٤ ملايين درهماً وعلى الطوارئ ٢ مليون درهماً وعلى بيوت الأحداث والعواتق ١٠ ملايين درهماً....

وكان الخراج يؤخذ على ناتج الأرض من المحاصيل الشتوية والصيفية إن كانت الأرض تزرع صيفاً وشتاءً أو يؤخذ ناتج الثمار (الأشجار)، وكان مقدار ما يستوفى يراعى فيه ما تحتمله الأرض.

وكانت أراضي مصر والبالغ مساحة ما يزرع منها أو ما هو قابل للزراعة حوالي ٦ ملايين فدان أو ما يعادل ٢٥ مليون دونم (٢م ١٠٠٠ كل دونم) في عهد عمر حيث وصلت مساحة ما يزرع وما هو قابل للزراعة مع نهاية عهد الأسرة العلوية في مصر بداية القرن الماضي ٧,١ مليون فدان، أو ما يعادل ٢٩,٥ مليون دونم، حيث كانت تلك الأراضي تزرع بالحبوب وقصب السكر والخضروات والكروم والأشجار المثمرة الأخرى، وكان خراج الفدان الواحد ٢م ٤٢٠٠ تقريباً من القمح أو الشعير يقارب الدينار الواحد فقط، بينما خراج فدان قصب السكر ما بين (٣-٥) دنانير، وفدان الباذنجان والبطيخ ٣ دنانير تقريباً، أما خراج أشجار العنب والأشجار الأخرى فيتراوح ما بين ٥-٧ دنانير تقريباً.

وبعد إيراد الأرقام التقريبية لما كان يستوفى من خراج على ناتج الأرض الزراعية أو القابلة للزراعة فإنه يمكن لنا بعد أن نستعرض طرفاً آخر من موارد بيت المال ونقارب ونقارن حسب ما هو متوفر من معلومات أن نستشرف ما يمكن أن يرد لبيت المال من الخراج وغيره من موارد بيت المال بعد استئناف الحياة الإسلامية والتي لن يبخل الله بها على عباده إن نصره وعملوا على إعادتها وطرحوا عن أنفسهم أوزار ترك تطبيق الإسلام وحمل

دعوته للعالم.



تطورات الأحداث في باكستان

١- التحالف السياسي بين مشرف وبنظير بوتو (الصفقة)

لقد عملت أميركا على أن يتخلى مشرف عن بعض صلاحياته ويعقد صفقة سياسية مع بنظير بوتو زعيمة حزب الشعب، حتى تستطيع السير في تنفيذ مخططاتها في باكستان والمنطقة. ذلك أن شعبية مشرف تراجعت كثيرا وكانت البلاد تشهد أزمة وراء أزمة والمعارضة والسخط الشعبي يزدادان يوما بعد يوم. أما تفاصيل هذه الصفقة فقد كانت إشارة البدء في تنفيذها إفراج مشرف عن زوج بوتو آصف زرداري ومنحه جواز سفر ورفع اسمه من قائمة الممنوعين من السفر. ومقابل ذلك فإن بوتو تعهدت بالموافقة على استمرار برويز مشرف في رئاسة الدولة والتعاون معه ضد الإسلاميين المتجمعين في مجلس العمل المتحد الذي يرأسه رئيس حزب الجماعة الإسلامية قاضي حسين أحمد، ومحاربة أنصار القاعدة وطلابان المنتشرين في المناطق الباكستانية المجاذية لأفغانستان. وتحدثت بعض الأوساط الباكستانية أن من بين بنود الصفقة وقف الدعاوى القضائية ضد بوتو وتكليفها بتشكيل حكومة جديدة عقب الانتخابات التشريعية المقبلة مقابل تأييدها لتجديد ولاية مشرف.

أما سبب تأخير الإعلان عن الصفقة فثلاثة أمور: أولا: ما نقلته جريدة "الخليج" الاماراتية عن بوتو نفسها من أنها اشتترطت. أثناء محادثات بينها وبين مشرف. أن يتخلى مشرف عن منصبه كقائد للجيش قبل أن يدخل حزبها في أي تحالف سياسي معه. ثانيا: أن العديد من قادة حزب الشعب غير راضين عن الصفقة التي ستفقد حزبهم الكثير من رصيده الحزبي ومصداقيته السياسية بخروجه عن صف المعارضة وإنضمامه لحكومة مشرف المدعومة من أميركا. وثالثا: إضعاف مشرف وزيادة الضغط السياسي والشعبي عليه إلى درجة يصل فيها إلى القبول ببنود الصفقة مع بوتو كما تريدها أميركا. ولعل في أحداث المسجد الأحمر وما نتج عنها من إلغاء القبائل لإتفاقية وزيرستان، ثم

عودة القاضي إفتخار تشودري إلى منصبه قبيل عودة بناظير بوتو للباكستان ما سرع في ظهور هذه الصفقة إلى العلن.

٢- دوافع مشرف لإعلان حالة الطوارئ

بإعلان برفيز مشرف أن الانتخابات التشريعية ستجرى في منتصف شباط/فبراير بدل منتصف كانون ثاني/يناير، بموجب حالة الطوارئ في البلاد وتعليق العمل بالدستور، تكون أميركا وبمعونة مشرف قد هيأت الأجواء السياسية والأمنية لاستعادة بناظير بوتو بعضا من مصداقيتها المفقودة بسبب قضايا الفساد واستعادة حضورها السياسي وسط الشارع الباكستاني بسبب غيابها الطويل عن البلاد. أما الإمارات الدالة على ذلك فهي:

سبق لبناظير بوتو أن قالت قبل عودتها إلى باكستان: "نريد أن نتجنب موقفاً يُنظر إلينا فيه على أننا نساعد ديكتاتورية عسكرية غير مرغوبة". وفي حديثها عن الصفقة المحتملة مع مشرف قالت في تصريح لنيويورك تايمز عدد ٢٠٠٧/٨/١٦: "عندما نفعل ذلك من أجل تكافؤ الفرص، عندما نفعل ذلك من أجل قضية أكبر، وهي استرداد حق الشعب في انتخاب حكومة من اختياره، فإن ذلك يجب أن يترجم إلى إجراءات فعلية... أما إذا لم يترجم إلى إجراءات فعلية فإنه قد يُساء فهمه من قبل الشعب بشكل عام".

عدم مقاطعة حزب الشعب التابع لبناظير بوتو إنتخاب الرئيس في ٢٠٠٧/١٠/٠٦ كما فعلت معظم أحزاب المعارضة، وذلك بقصد تأمين النصاب الدستوري حتى يفوز مشرف برئاسة ثانية. وجاء ذلك بعد يوم واحد من مرسوم العفو الرئاسي على بناظير بوتو.

عند عودة بناظير بوتو إلى باكستان في ٢٠٠٧/١٠/١٨ تعرضت إلى محاولة إغتيال على يد عناصر في المخابرات الباكستانية كما ذهب إلى ذلك أصف زرداري زوج بوتو في تصريح له من دبي. والراجح أن محاولة الإغتيال لم ترد منها أميركا ولا مشرف حقا إغتيال بوتو بل رفع رصيدها الشعبي بين الجماهير وفي الأوساط الدولية. فقد صرحت بوتو بعد محاولة الإغتيال أن ما حصل يؤكد أن معركتها القادمة ستكون ضد "الإرهاب والديكتاتورية". أما مشرف فقد أدان الاعتداء بحزم وقوة ووصف الهجوم بأنه "مؤامرة ضد الديمقراطية".

إن إعلان حالة الطوارئ وتعليق الدستور من شأنه أن يمنع كل أحزاب المعارضة من حرية الحركة لحشد الرأي العام للإنتخابات القادمة فيما تبقى بناظير بوتو وحدها طليقة لكسب معركة القلوب والعقول ضد ما تسميه "الإرهاب والديكتاتورية". فبعد يومين من إعلان مشرف حالة الطوارئ أفادت مصادر في حزب الشعب بزعماء بينظير بوتو أنها انتقلت إلى إسلام آباد ليلا، لعقد اجتماع مغلق مع مشرف، يناقشان خلاله مستقبل العملية السياسية والانتخابات العامة في البلاد.

رغم الإنتقادات الأميركية لمشرف ومطالبته بالتخلي عن منصبه العسكري وإجراء

الإنتخابات إلا أن أميركا لازالت متمسكة به رئيسا للدولة. فقد إعتبر جورج بوش أن مشرف كان "حليفا لا غنى عنه" للولايات المتحدة، ولكن استمراره في رئاسة البلاد وقيادة الجيش في آن واحد ليس أمرا صائبا. أما جون نجروبولتي، نائب وزيرة الخارجية الأميركية فقد وصف مشرف في شهادة له أمام الكونجرس بالحليف الذي لا يمكن الاستغناء عنه في مجال "الحرب على الإرهاب"، وأن "لا خيار آخر لدى واشنطن سوى العمل مع باكستان في هذا الشأن".

والمحصلة أن أميركا ما زالت متمسكة بمشرف لتستنزفه حتى آخر رمق فهي تريد فعلاً أن تستغل قابليته للسقوط للحصول على أقصى ما تريده منه في تنفيذ سياساتها ومنها حره الوقحة على الإسلام والمسلمين وهو ما أفقده الكثير من التأييد الشعبي الداخلي، لذلك لم تجد بدا من عقد صفقة بينه وبين أكبر الأحزاب العلمانية في باكستان أي حزب الشعب. وتعتبر هذه الصفقة هي الفرصة الأفضل أمام أميركا لإستمرار مشرف رئيسا للبلاد بعد أن يتخلى عن رئاسة الجيش بينما تتولى بنظير بوتو رئاسة الحكومة.

٣- عودة نواز شريف للباكستان

عاد نواز شريف إلى الباكستان بعد أن منعه أميركا من ذلك سابقاً. وكان هذا لاحقا للزيارة التي قام بها مشرف إلى السعودية مؤخرا في نفس اليوم الذي قررت فيه اللجنة المنظمة للانتخابات الباكستانية إجراء الانتخابات العامة في الثامن من كانون أول/يناير المقبل. وقد تم هذا التعديل بعد زيارة نجروبولتي الأخيرة إلى باكستان. والسبب في هذا أن أميركا إقتعتت بوجهة النظر التي قدمها مشرف من أن بوتو سوف تخسر الإنتخابات إذا ما دخلتها بسبب غياب قاعدة شعبية لها وغيابها الطويل عن البلاد. ولذلك لا بد لها ممن يدعمها شعبيا لتقفز عليه إلى رئاسة الحكومة. ولم تجد أميركا أحسن من نواز شريف للقيام بهذا الدور لتعطشه للسلطة والزعامة. ولكنها قطعت عليه الطريق للترشح للانتخابات بسبب دعاوي قضائية ضده. ولذلك لازالت أميركا ماضية في تنفيذ بنود الصفقة السياسية بين مشرف وبوتو، ولكنها أدخلت عليها بعض التعديلات الميدانية المساعدة على إنجاحها سياسيا وشعبيا. فالمتابعة تظهر أن السبب الذي قدمه شريف وبوتو للمشاركة في الإنتخابات يساعد أميركا على إنجاح صفقة مشرف بوتو. فقد قال إحسان إقبال -المتحدث باسم حزب الرابطة الإسلامية الباكستانية الذي يتزعمه شريف-: "بعد الفشل في إشراك حزب الشعب الباكستاني (الذي تتزعمه بوتو) لا يرغب في ترك الساحة مفتوحة لكل الموالين لمشرف ويريد تحويل الانتخابات إلى استفتاء". بينما أوضحت بوتو أن مقاطعة المعارضة للانتخابات ستعطي مشرف غالبية الثلثين في البرلمان، وقالت "لهذا السبب نقول إننا سنشارك في الانتخابات رغم احتجاجنا، غير أننا سنبقى الباب مفتوحا للحوار". لقد وضعت أميركا أحزاب المعارضة في مأزق بين عدم المشاركة ومن ثم حصول بوتو ومشرف على الغالبية في البرلمان أو المشاركة ومن ثم إضفاء الشرعية على رئاسة مشرف ووزارة بوتو،

ولا يهتم بعد ذلك الطعن في نتائج الإنتخابات ما دامت أميركا قد حققت ما تريده الآن من وجود أناس في الحكم يساعدونها في تنفيذ سياساتها ومنها حربها على الإسلام والمسلمين في داخل باكستان وخارجه.

٤- استقالة مشرف من قيادة الجيش

لقد جاءت استقالة مشرف من قيادة الجيش الباكستاني نتيجة سعي أميركا إلى إضعاف قبضة الجيش الباكستاني بزعامته على الإمساك بزمام الحكم في البلاد، بسبب التحالف التقليدي بين المؤسسة العسكرية والمؤسسة الدينية منذ إنفصال باكستان عن الهند عام ١٩٤٧. وهي التي دفعت بالأحداث السياسية إلى أن تصبح المعارضة العلمانية بزعامه حزب الشعب (بناظير بوتو) هي من يتولى تنفيذ مخططات أميركا بخصوص إنشاء قواعد عسكرية للجيش الباكستاني في مقاطعة وزيرستان وفصل بلوشستان ومعالجة مشكلة كشمير حسب ما تراه أميركا.

ويبدو أن مشرف رغم خدماته الضخمة لأميركا "لو لم تكن معكم ما كان بوسعكم عمل أي شيء" سيبقى أداة رخيصة حتى يتم التخلص منه بعد أن يستنفذ دوره في خدمة أسياده وتنفيذ مخططاتهم ومنها حربهم على الإسلام، ولن يكون بحال في حساباته سوى مصيره، أما وحدة باكستان وقوتها وانعكاسات ذلك على أبناء الأمة الإسلامية في الباكستان وخارجها فهي خارج حسابات من اتخذ من الخائن مصطفى كمال أتاتورك قدوة ومثالاً.

معدل الأجور والأسعار

رغم أن بلاد المسلمين كانت تتعرض للغزو الصليبي الذي لم يتوقف على مدى أكثر من قرنين ثم الغزو المغولي الذي ترافق مع نهايات الحملات الصليبية في القرن السابع الهجري، ورغم التفكك والمجاعات والأوبئة إلا أن تقديرات معدل الأجور للفعلة (العمال) في القرون ١١ و١٢ و١٣ ميلادية في الدولة الإسلامية كانت كما يلي:

١,٢ دينار، ٢ دينار، ٣ دنانير كأجر شهري تقريبي لتلك القرون على التوالي.

حيث كان معدل سعر كُر القمح (٢٩٢٥ كغم) هو ٢٢ ديناراً ذهبياً في القرن ١١، ثم ١٨-٢٠ ديناراً ذهبياً في القرن ١٢، ثم ما يقرب من ذلك في القرن ١٣ ميلادي.

وكان معدل ثمن اللحم لكل ١٥ كغم تقريبا هو ٦٦٪ من الدينار في القرن ١٢ ميلادي.

بتصرف عن كتاب الجزية والإسلام لدانيل دينيت



ضمانات الحقوق السياسية في الشريعة

﴿قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين، يهدي به الله من اتبع رضوانه سبل السلام ويخرجهم من الظلمات إلى النور بإذنه ويهديهم إلى صراط مستقيم﴾

لم تقتصر الشريعة الإسلامية على تقرير قاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والمحاسبة كحق سياسي للمسلمين وفرض عليهم، بل جاءت كذلك بأحكام شرعية لضمان قيام الدولة والأفراد بمزاولة هذا الحق وإقامة هذا الفرض. فقد حددت الشريعة الجهات التي تتولى القيام به على النحو التالي:

أولاً: الدولة

قال صلى الله عليه وسلم: "ألا كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته فالإمام الذي على الناس راع وهو مسؤول عن رعيته".
وقال عليه السلام: "ما من عبد يسترعيه الله رعية فيموت يوم يموت وهو غاش لرعيته إلا حرم الله عليه الجنة"

ثانياً: الجماعات والأحزاب والتكتلات الإسلامية

قال تعالى: ﴿ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون﴾

والمقصود هنا بلفظ أمة هو الجماعة أو الحزب، وذلك أن الخطاب هو أن يكون من المؤمنين (منكم) أمة أي جماعة؛ لأن (من) هنا للتبويض، وحددت الآية عمل الجماعة

أو الجماعات والأحزاب القائمة على أساس العقيدة الإسلامية بالدعوة إلى الخير (الإسلام) والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حيث أمر الحاكم بالمعروف ونهيه عن المنكر هو أعلاه وأهمه.

ثالثاً: الأفراد

قال عليه الصلاة والسلام: "من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان".

وسنعرض بشيء من التفصيل لعمل هذه الجهات الثلاث وقيامها بما طلب منها من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

فالدولة الإسلامية يقع على عاتقها تنفيذ أحكام الشرع والقوامة على المجتمع الإسلامي بالرعاية والبناء والرقى به، ولا يتم ذلك إلا بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتأكد من إقامة جميع أحكام الشرع، وذلك لأن الدولة — وهي كيان تنفيذي لمجموعة المفاهيم والمقاييس والقناعات — تملك القوى السياسية والمادية الضرورية لمتابعة نشر الإسلام وحسن تطبيقه. قال تعالى: ﴿لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان بالقسط وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس﴾. وقد أثر عن أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه قوله: "إن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن"، وذلك فهما منه لقوله تعالى ﴿الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الأمور﴾ فالتمكين الذي هو الحكم يراد به الذين تناط بهم أمور الرعية، قال عليه السلام: "صنفان من أمتي إذا صلحنا صلح الناس وإذا فسدنا فسد الناس الحكام والعلماء﴾ ولهذا نجد ابن تيمية يربط بين الولاية وبين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حيث جعل أصل الولاية الأمر بالمعروف، فقال: "الولايات كلها: الدينية مثل إمارة المؤمنين، وما دونها كالمعاونين والولاة، ومثل إمارة الجهاد والقضاء والحسبة وفروع هذه الولايات إنما شرعت للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر".

أما بالنسبة للجماعات والأحزاب فدورها لضمان القيام بما أوجبه الشرع من دعوة للإسلام وأمر بالمعروف ونهي عن المنكر ومحاسبة الحكام إن هم أساؤوا أو أهملوا أو قصرُوا في تطبيق أي جزئية من الأحكام الشرعية لقوله تعالى: ﴿ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون﴾.

وعليه فإن هذا الخطاب في هذه الآية الكريمة منصب على طلب إيجاد ولو جماعة واحدة بشرط أن تكون قائمة على العقيدة الإسلامية لا على فكر غريب عنها ومضاد لها كالوطنية والقومية والديموقراطية والاشتراكية لهدف ضمان الحقوق السياسية

للمسلمين من الدعوة للإسلام والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فإن كان الواقع الذي تعيشه تلك الجماعة الإسلامية تنطبق عليه شروط دار الإسلام من الحكم بما أنزل الله وأن يكون أمان الدار بأمان أهلها ومستندا إليهم، فإن واجبها يبقى قائما في الدعوة إلى الإسلام والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومحاسبة أولي الأمر وإسداء النصيحة لأمراء الرعية، أما إذا كان الواقع الذي تعيشه الجماعة الإسلامية هو واقع كفر بمعنى أنها تحيي في دار كفر فإن من أهم واجباتها هو تحويل دار الكفر إلى دار إسلام بالعمل لاستئناف الحياة الإسلامية لتحقيق الحاكمية لله بإقامة شرعه والتأكد من حسن تطبيق الراعي والرعية لأحكام الشرع، وذلك من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

إن العقيدة الإسلامية فوق كونها عقيدة روحية فهي عقيدة سياسية لأنها أحاطت بجميع أفراد الرعية من حاكم ومحكومة بمجموعة من الأوامر والنواهي وطلبت منهم كافة طلبا جازما أن لا يتجاوزوا حدود الله ومحارمه، قال سبحانه ﴿تلك حدود الله فلا تقربوها كذلك يبين الله آياته للناس لعلهم يتقون﴾ قال سبحانه ﴿تلك حدود الله فلا تعتدوها ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون﴾.

وبناء على ما تقدم فإن من الواضح أن الهدف الذي من أجله طلب الشرع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والدعوة إلى الإسلام بقيام جماعة أو جماعات بهذا الفرض لا يتحقق إلا بقيام هذه الجماعات بأعمال سياسية تتمثل في :

أولاً: مناصحة الحكام ومراقبتهم ومحاسبتهم للتأكد من التزامهم بأحكام الإسلام، قال صلى الله عليه وسلم: "الدين النصيحة، قلنا لمن يا رسول الله؟ قال: لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم". وجعل الإسلام محاسبة الحكام أفضل من الجهاد حيث قال عليه السلام: "سيد الشهداء حمزة ورجل قام إلى إمام جائر فأمره ونهاه فقتله". كما أكد عليه السلام أهمية محاسبة الحكام في حياة الأمة حيث قال صلى الله عليه وسلم: "لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليوشكن الله أن يبعث عليكم عقابا منه ثم تدعونني فلا يستجاب لكم". وقال عليه الصلاة والسلام: "والله لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر ولتأخذن على يد الظالم ولتأطرنه على الحق أطرا ولتقصرنه على الحق أو ليضربن الله قلوب بعضكم ببعض ثم ليلعنكم كما لعنهم".

ثانياً: ضرورة القيام بنصح المسلمين وتنبههم على ضرورة العمل للتمسك بالشرع والعمل به ونبذ كل ما يخالفه وذلك عن طريق تثقيفهم بالأفكار الإسلامية وبتثابرتهم والتي تعالج شؤون الأمة في كافة مجالات الحياة بهدف خلق الوعي الصحيح على الإسلام والنهوض بالأمة لتحمل أعباء الخلافة في الأرض وعمارة الكون، قال عز وجل: ﴿هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها فاستغفروه ثم توبوا إليه إن ربي قريب مجيب﴾ وقال سبحانه ﴿وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنهم

من بعد خوفهم أمنا».

مما سبق يتضح جليا أهمية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في حياة الأمة، وأنه لا ينحصر في إطار المسلكيات الفردية للناس العاديين، بل هو عملية تصحيحية وردعية لأي حاكم تسول له نفسه ظلم الرعية أو بخسهم أشياءهم أو هضمهم حقوقهم أو حكمهم بغير ما أنزل الله.

أما الجهة الثالثة والمسؤولة عن ضمان القيام بالحقوق السياسية للأمة من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فهم الأفراد، وما سقناه من أدلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في حق الجماعات ينطبق على الأفراد كل بحسبه وهو فرض على الكفاية، بمعنى إذا قامت الدولة أو الجماعات الإسلامية السياسية بذلك الفرض سقط عن الأفراد، أما عند عدم قيام الدولة أو الجماعات الإسلامية به يصبح واجبا على كل فرد كل بحسب استطاعته. قال صلى الله عليه وسلم: "من رأى منكم منكرا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان".

وعليه فإن الشريعة الغراء قد ضمنت الحقوق السياسية من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأناطته بالدولة الإسلامية والأحزاب القائمة على العقيدة الإسلامية والأفراد، فإذا تبدل الحال فأصبحت الدولة تآمر بالمنكر وتنهى عن المعروف انتزعت عن الأمة فرضية الطاعة لها وصار لزاما في حق الجماعات الإسلامية بأن تعمل لاستئناف الحياة الإسلامية من جديد بسبب خلو الزمان من حاكم مسلم واجب الطاعة وفقدان الدار له، قال صلى الله عليه وسلم: "من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية".

وبذلك ضمنت الأحكام الشرعية سير الدولة والمجتمع في طريق النهضة والرقى وحفظتها من عوامل الفساد والهدم والانحطاط الذي هو نتيجة حتمية للانحراف عن شرع الله عز وجل، قال تعالى ﴿قل هذه سبيلي أدعوا إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني وسبحان الله وما أنا من المشركين﴾

فإلى قيام دولة العز والفضار ندعوكم، وإلى قيام المجتمع الإسلامي الواعي العفيف نتوجه إليكم.

◆◆ ﴿إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد﴾



صياغة عقول الشباب

إن الشباب في أية أمة من الأمم هم أملها، وعلى عاتقهم تبنى المجتمعات، وبهم يتم التقدم في جميع مجالات الحياة، ولقد اهتم الإسلام بالشباب إهتماماً بالغاً، فالرسول صلى الله عليه وسلم يقول (نصرت بالشباب)، ولقد كان معظم الذين أسلموا في بداية الدعوة من الشباب، وهم الذين أحدثوا التغيير مع الرسول في مكة والمدينة، فالشباب هم أمل الأمة، وعلى عواتقهم تقع مسؤوليات عديدة من أجل إنهاض الأمة، وإعادة الإسلام إلى واقع الحياة.

إن أمريكا وبعد تفرداها في الموقف الدولي قد وضعت الخطط لإعادة صياغة المنطقة، وخاصة البلاد العربية والإسلامية، وكانت هذه الخطط لشؤون الحياة كافة، سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الإعلامية أو الثقافية.

ونحن نريد أن نتحدث عن الخطط التي تخص إعادة صياغة عقول الناس وخاصة الشباب، أي خطط أمريكا فيما يخص الناحية الفكرية والثقافية عند المسلمين، هذا بالرغم أن بريطانيا قد جعلت سياسة التعليم تقوم على أساس فكرة فصل الدين عن الحياة وعن السياسة، حيث أن هذه السياسة قد جعلت الأجنبي هو محط أنظار الناس وخاصة المتعلمين والشباب، هذا عندما كانت بريطانيا هي الدولة الأولى في العالم، وكان لها قدرة على التأثير في عقول الناس والشباب بشكل خاص.

إن التفرد الأمريكي في الموقف الدولي يفرض على أمريكا أن لا تكتفي بما وضعته بريطانيا وفرنسا لصياغة عقول الناس، بل إن أمريكا تريد أن تكون صياغة عقول الناس والشباب ضامنة لأبقاء التفرد الأمريكي، وهي تريد أن يكون تحرك الناس للتغيير سائراً وفق ما تريد، ولذلك فإنها تريد إشراك الشعوب في عملية التغيير في المنطقة، بحيث تسيير الشعوب في مخططات أمريكا.

لقد تدخلت أمريكا في تغيير مناهج التعليم في المنطقة، وعملت على إبعاد جميع الافكار والمفاهيم التي تجعل المسلمين يقفون في وجه المخططات الأمريكية وذلك كفكرة عودة الاسلام

إلى الحكم والوحدة بين المسلمين، وأحكام الجهاد، وقبولهم بوجود دولة إسرائيل، وأمريكا تستعمل لتحقيق ذلك وسائل وأساليب عديدة، فهي تدعم تسع دورات للطلبة المتفوقين، وتدير برنامج تدريب النساء العربيات وتقيم الندوات في مصر وعمان ولبنان والسعودية لمدراء الشركات تحت مسمى الدعم من الشعب الأمريكي.

إن أمريكا تدعم المنظمات غير الحكومية التي تنادي بحقوق الانسان حسب المفاهيم الغربية وكذلك حماية النساء من الاعتداء عليهن حال القيام بفاحشة الزنا، وكان واضحاً أن أمريكا عملت على تغيير الانظمة التي تتحدث عن الدفاع عن العرض كما حصل في الاردن وفلسطين، وتقوم هذه المنظمات غير الحكومية بالعمل جنباً إلى جنب مع السلطات بنشر الأفكار الديمقراطية والحريات، الأمر الذي يؤدي إلى التوفيق بين الاسلام وبين الافكار الغربية مما يؤدي إلى إبعاد الناس عن الاسلام، وهذه المنظمات هي بالعشرات في المنطقة العربية والاسلامية.

ومن الاعمال الامريكية تسخير وسائل الاعلام بشكل عام وخاصة المحطات الفضائية في إعادة صياغة عقول الناس وإعادة صياغة عقول الشباب بشكل خاص، حيث أن هذه الفضائيات تقوم بإيجاد المنابر الفكرية والسياسية لأفكار الغرب الكافر وهذه المنابر تساوي بين أفكار الاسلام والأفكار الأخرى، إضافة لقيامها بدور يشبه التجسس لصالح أمريكا في قياس الوضع الذي وصلت إليه المجتمعات في تبني الاسلام وبندها للأفكار الغربية، مما يسهل على أمريكا العمل على تشويه صورة الاسلام والعمل على جعل الاسلام يقبل مشاركة العلمانيين له بالحكم واعتباره وحده غير صالح.

ومن أبرز الاساليب الأمريكية وجود الحكام العملاء لها الذين يمكنونها من تنفيذ خططها وذلك بعقد الندوات والمؤتمرات التي تقوم بأعمال الدعاية لأفكار الغرب الكافر وإشاعة الحريات التي تؤدي إلى تحلل المسلمين من كل القيم، وتؤدي إلى تعهير أبناء وبنات المسلمين. إن إدراك هذا الواقع يحتم على المسلمين التصدي لأمريكا ومشروعها في إعادة صياغة عقول الشباب وإبعادهم عن إسلامهم وعن مسؤولياتهم التي يوجبها الإسلام عليهم مما يؤدي إلى استبقاء الأمة تحت نفوذ هذه الدولة المجرمة.

إن الاسلام يوجب علينا أن نبقى قوامين على ما يحاك ضد أمتنا، متصدين بكل حزم وعقائدية ضد أية أفكار أو مشاعر دخيلة، وعليه فإنه من الواجب على رجال الأمة الواعين المخلصين أن يحاولوا دون تمكن أمريكا من إعادة صياغة عقول أبناء المسلمين، وأن يعملوا ليكون المسلمون قادرين على جعل الاسلام يتقدم من عليّ إلى أعلى حتى تتمكن الأمة من إيجاد حكم الله في الارض، وذلك بإعادة الخلافة إلى الوجود، وعند ذلك تبدأ مرحلة أخرى من الكفاح في التصدي لأميركا ومشروعها فلا بد من العمل على رد كيدها إلى نحرها، وأن يحمل المسلمون لجميع الأمم رسالة الاسلام رسالة هدى ونور نخرجهم بها من الظلمات إلى النور.



الهبوط الحاد للدولار مقابل اليورو

منذ العام ٢٠٠٢ والدولار الأمريكي يسجل تراجعاً ملحوظاً دون توقف في قيمته، حتى وصل إنخفاضه في منتصف ٢٠٠٧ نسبة ٢٢,٧% مقابل اليورو و ١٩,١% مقابل الإسترليني، أي أن الدولار رجع إلى قيمته التعادلية لعام ١٩٩٩. وتدل المؤشرات المالية والسياسية على أن العملة الأميركية سوف تستمر في الإنخفاض في السنوات القادمة وربما بمعدلات عالية جداً. والسؤال هو ما هي أسباب هذا التدهور الحاد للدولار؟

يذهب كثير من المراقبين في إرجاع سبب هذا الهبوط للدولار إلى المشاكل البنوية التي بات يعيشها الإقتصاد الأمريكي منذ فترة طويلة. ورغم أهمية هذا السبب الإقتصادي فإن بداية تراجع قيمة الدولار منذ ٢٠٠٢، أي بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١، يؤشر على أن مسألة توقيت تخفيض قيمة الدولار هي قرار سياسي ضمن برنامج ومخططات المحافظين الجدد لتلبية احتياجات أمريكا الإقتصادية والمالية والسياسية في غزوها للعالم وإعادة تشكيل مناطق النفوذ فيه.

ولبيان ذلك لنبدأ أولاً بالسبب الإقتصادي.

١. عجز الميزان التجاري؛

يذكر المحللون الإقتصاديون أن الميزان التجاري الأمريكي يعاني عجزاً مزمناً منذ أكثر من ٣٠ عاماً. والسبب في ذلك أنه منذ العام ١٩٧١ أصبح ميزان السلع يعاني تراجعاً متواصلاً بينما يحقق ميزان الخدمات فائضاً بفضل تطور صناعة تقنية المعلومات. والواقع الإقتصادي يقول أن حساب السلع هو الذي يرجح كفة الميزان التجاري وليس حساب الخدمات وإن كان هذا الأخير يحقق فائضاً كبيراً. ذلك أن تراجع قدرة الجهاز الإنتاجي (أي حساب السلع) عن تلبية الحاجات الاستهلاكية للأمريكيين، جعل أمريكا تستورد سلعاً للاستهلاك المحلي بالدرجة الأولى. فالصناعة الأمريكية لم تعد تشكل أكثر من ٢١% من الناتج المحلي الإجمالي، والعمالة في هذا القطاع تراجعت من ١١% من العمالة الكلية عام ١٩٩٦ إلى ٨% عام ٢٠٠٦. وهكذا بات

الإقتصادي الأمريكي يركز على الخدمات ولا تحرز الصناعة فيه أي تقدم باستثناء قطاع تقنية المعلومات. لقد أدى هذا الإختلال بين حساب السلع وحساب الخدمات لسنوات طويلة إلى أن أصبح الميزان التجاري الأمريكي يعاني من عجز مزمن يرتفع سنوياً ليصل ٧٥٨ مليار دولار عام ٢٠٠٦، أي ما نسبته ٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وترجح التوقعات الإقتصادية أن هذه النسبة سوف تصل ٨٪ العام القادم و١٢٪ بحلول عام ٢٠١٠. وتشير بعض الدراسات إلى أن هذا العجز يحتاج إلى ما يعادل ٨٠٪ من المدخرات العالمية لتمويله، ومن ثم فإنه وصل إلى حدود فقدان السيطرة عليه. كما أدى هذا العجز أيضاً إلى إرتفاع حجم الدين الداخلي الأمريكي الذي وصل إلى ٤١,٨ تريليون دولار، أي ما يفوق نحو ٣١٤٪ حجم الناتج المحلي الإجمالي، وإلى إرتفاع الدين الخارجي إلى ١٣,٦ تريليون دولار، بحيث وصل إلى مستوى ربما يصعب إصلاحه بسبب إعتقاد أمريكا المتزايد على التمويل الخارجي.

وأمام هذا الوضع المتأزم للميزان التجاري وما يتبعه من مضاعفات لم يبق أمام أمريكا . إقتصاديًا . سوى أن تقوم بتقليص الواردات ورفع الصادرات. إلا أنه بسبب أن الاقتصاد الأمريكي يستهلك أكثر مما ينتج وبالنظر إلى تراجع الإنتاج الصناعي فإنه لم يبق أمام الإدارة الأمريكية لتحسين الصادرات سوى خفض أسعارها عن طريق تبني قيمة تعادلية ضعيفة للدولار. ولذلك قامت الإدارة الأمريكية بتخفيض قيمة الدولار من أجل زيادة الصادرات وتقليل عجز الميزان التجاري، مما قد يؤدي إلى إرتفاع معدلات أسعار الفائدة وتقليل المديونية الخارجية المتصاعدة وإبطاء نمو الطلب الداخلي. ومع ذلك ورغم تراجع قيمة الدولار منذ ست سنوات متتالية إلا أن العجز التجاري لا يزال مرتفعاً.

٢- القرار السياسي بتخفيض الدولار:

منذ وصول الحزب الجمهوري إلى الحكم قام جورج بوش بزيادة الإنفاق العسكري لتمويل حروب أمريكا في العراق وأفغانستان. ويعتبر هذا الإنفاق، على عكس ما أريد وخطط له، غير منتج من الناحية الإقتصادية. فقد إنقلبت هذه الحروب من عمليتي نهب و"إستثمار" لتحسين الوضع التجاري لأمريكا وشركاتها إلى مشكلة مالية خطيرة أرهقت كاهل الإقتصاد الأمريكي. فرغم مرور أكثر من أربع سنوات على إحتلال العراق لم تستطع أمريكا ولا شركاتها السيطرة على نفطه بالطريقة المخطط لها، بل أصبحت الإدارة تطالب الكونغرس بالمزيد من الإعتمادات الإضافية لتمويل نفقاتها العسكرية التي بلغت أكثر من ستة مليارات دولار شهرياً.

وهكذا أمام إستمرار عجز الميزانية وإزدياد نفقات أمريكا العسكرية في الخارج كان لا بد من قرار بتخفيض سعر صرف الدولار لمواجهة هذه الأزمة، خاصة وأن اليورو أثبت نجاحه في الأسواق العالمية وخاصة أسواق العملات ويات يهدد موقع الدولار كعملة دولية وكعملة إحتياط في البنوك المركزية للدول. وعلى هذا الأساس فإن مسألة إنخفاض أو بالأحرى تخفيض قيمة

الدولار تعتبر وسيلة مقصودة من جانب الإدارة الأمريكية لتعزيز القدرة التنافسية للصادرات الأمريكية على حساب صادرات الدول المنافسة لها في الأسواق الخارجية، وخاصة الصادرات الأوروبية. فعندما يكون الدولار قوياً تقل كلفة شراء السلع من خارج أميركا، وفي المقابل تصبح الصادرات الأمريكية عالية للمشتريين الأجانب، مما يؤدي إلى إنخفاض هذه الصادرات ومن ثم يتراجع الإنتاج الأمريكي فتزداد معدلات التضخم. أما إذا كان الدولار ضعيفا فإن كلفة الواردات سوف ترتفع، وهذا من شأنه أن يخفض من معدلات التضخم ويزيد في ارتفاع الصادرات من الإنتاج الأمريكي. ولذلك عندما سئل جورج بوش عن هذا التدهور الحاصل على مستوى قيمة الدولار رد قائلا: "إن تراجع قيمة الدولار أمام العملات الأخرى الرئيسية العالمية، يسهل مهمة المصدرين الأمريكيين في ترويج منتجاتهم في الأسواق العالمية لأن ضعف الدولار يجعل سعر هذه المنتجات أرخص مقارنة بمنتجات أوروبا، وفي نفس الوقت فإن أميركا تحتاج إلى زيادة صادراتها بصورة كبيرة بسبب العجز التجاري الذي يبلغ خمسة فاصل ثلاثة في المائة من إجمالي الناتج المحلي". (نقلا عن عبد الباقي صلاي - كاتب وإعلامي جزائري، في مقال نشر بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠٠٧ في جريدة الشرق القطرية).

ومع ذلك فإن ضعف الدولار مقابل اليورو قد يؤدي إلى حصول فوائد وقتية لمنطقة اليورو من مثل زيادة الثقة به بعدما إنخفض أمام الدولار في بداية إصداره وهذا يؤدي إلى زيادة الإستثمارات باليورو وتدفع رأس المال الخاص إلى أوروبا. منطقة اليورو. كما يمكن أن يحقق إنخفاض سعر الدولار لمنطقة اليورو إنخفاضا في سعر النفط، بحيث تقل كلفة الطاقة في أوروبا ومناطق إستخدام اليورو. إلا أن إستمرار اليورو في الإرتفاع مقابل نزول الدولار له أيضاً آثار سلبية على المدى الطويل تتمثل في إرتفاع سعر الصادرات الأوروبية، وبالتالي إضعاف قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية. والدليل على ذلك هو ما قاله توم أندرز رئيس عملاق صناعة الطائرات إيرباص: "إن إستمرارية الشركة في خطر بسبب هبوط قيمة الدولار الأمريكي". وأضاف أندرز: "إن إيرباص ستجبر على إعادة النظر بخطتها لتقليل النفقات وجعلها أكثر صرامة لمواجهة تأثير تدهور العملة الأمريكية على صناعتها". وزاد أندرز في خطاب ألقاه في مدينة همبرج بألمانيا أمام موظفي الشركة أن سعر الدولار "تخطى الحاجز الموجه بالنسبة للشركة ما يدعو إلى إعادة النظر بالكثير من الأمور وبكل النمط التجاري لأيرباص كون أي عملية إصلاحية عادية غير كافية في الوقت الحاضر". ويذكر هنا أن إيرباص تقوم بعملية إعادة هيكلة للشركة تقضي بتسريح نحو ١٠ آلاف موظف وبيع مصانع بعدما جاءت خسائرها في الأشهر الثلاثة الأخيرة أكبر من المتوقع، ما يرفع قيمة الخسائر لعام ٢٠٠٧ إلى ٧٧٦ مليون يورو مقابل ١٨٩ مليون يورو عام ٢٠٠٦.

وأمام هذا الوضع الصعب الذي بدأت تعاني منه بعض الشركات الأوروبية الكبرى، إرتفعت أصوات مالية في الإتحاد الأوروبي تطالب البنك المركزي الأوروبي بتخفيض سعر الفائدة على اليورو بسبب إرتفاع قيمته أمام الدولار، وذلك بهدف خفض كلفة الإقتراض لتشجيع رجال

الأعمال على الإستثمار في منطقة اليورو. بينما ارتفعت أصوات سياسية أخرى تتهم الولايات المتحدة بالعمل على ضرب الإقتصاد الأوروبي. فردت أمريكا بأن المشكلة ليست في سياسة الدولار الضعيف بل في رفض دول أوروبا القيام بالإصلاحات الإقتصادية الضرورية لمواكبة تطور الإقتصاد الأميركي والتأقلم مع تذبذب عملته. وتضرب أمريكا باليابان دليلاً على صحة ما تذهب إليه، من أن الين الياباني لم يرتفع مقابل الدولار عكس اليورو والإسترليني طيلة الفترة الممتدة بين ٢٠٠٢ - ٢٠٠٧، وهو ما ساهم في إنتعاش الصادرات اليابانية إلى مختلف الدول بما فيها الولايات المتحدة. ولكن ما لا يذكره الساسة الأميركيون أن اليابان تدفع ثمنها باهضاً نظير إستقرار عملتها أمام الدولار. فالبنك المركزي الياباني يشتري كميات كبيرة من الدولارات للحيلولة دون رفع سعر صرف الين، كما يقوم بشراء سندات الخزينة الأميركية لتمويل العجز المالي في الولايات المتحدة. وقد أدى هذا الوضع أن تصل الإحتياطيات الرسمية اليابانية من الدولار إلى مبالغ هائلة جداً، إذ بلغت منتصف العام الحالي ٩١٤ مليار دولار، أي ما يعادل ثلاثة أضعاف الإحتياطيات الرسمية لجميع الدول العربية. ويعتقد ساسة اليابان وخبرائها الماليون أن إنخفاض قيمة الدولار مقابل اليورو الذي يؤثر سلباً على هذه الإحتياطيات أقل خطورة من هبوط صادراتها إلى الولايات المتحدة، لأن هذا الهبوط يفضي بالضرورة إلى تزايد البطالة وإرباك الوضع الإقتصادي والاجتماعي للبلد. ولذلك يعتبرون أن سياسة الين الضعيف أي السير في ركاب الدولار الضعيف هي أفضل وسيلة لتجنب حالة الركود الإقتصادي. ونضيف هنا أن الصين تتبع نفس النهج الياباني في الحيلولة دون رفع سعر صرف العملة الصينية. رنمينبي (اليوان). مقابل الدولار، إذ بلغت إحتياطيات الصين الرسمية من الدولار ١٣٣٣ مليار دولار، وهو ما جعل اليابان والصين يمولان عجز الميزانية الأميركية مقابل السماح لهما بتصدير سلعهما للولايات المتحدة.

٣- الخاتمة:

إن إنخفاض سعر الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية وخاصة اليورو والإسترليني قد بدأ يؤثر سلباً على القدرة التنافسية للشركات الأوروبية وعلى معدلات النمو في أوروبا. فإذا كان هذا هو الحال بالنسبة لأوروبا وبريطانيا فإن الوضع سوف يكون سيئاً جداً بالنسبة لغيرها من دول "العالم الثالث"، وخاصة تلك الدول التي ربطت عملتها الوطنية بالدولار. ومثال ذلك أن الهبوط الكبير الذي سجله الدولار الأميركي خلال الفترة الماضية خاصة أمام اليورو والإسترليني إنعكس سلباً على أداء الدرهم الإماراتي الذي فقد ٥% من قيمته الحقيقية أمام تلك العملات كمحصلة طبيعة لإرتباطه بالعملة الأميركية. ومن المتوقع أن تشهد منطقة الخليج التي ترتبط جل عملاتها بالدولار، بما فيها الكويت التي ثبتت الدينار في سلة من العملات الأجنبية، ارتفاعاً في تكلفة الإستيراد من الدول الأوروبية واليابان بنسبة

تتراوح بين ١٠ إلى ١٥٪ خلال الفترة المقبلة مع استمرار التراجع الحاد للدولار الأمريكي أمام عملات اليورو والإسترليني. وليس هذا فحسب، بل ستشهد منطقة الخليج وغيرها من دول العالم تآكلا في إحتياطياتها الرسمية بالدولار، ذلك أن هبوط سعر صرف الدولار بنسبة معينة يعني خسارة مالية بنفس النسبة. وإذا استطاعت بلدان كالصين واليابان تعويض هذه الخسارة بزيادة صادراتها فإن دولاً أخرى كأقطار مجلس التعاون الخليجي لا يمكنها تحقيق هذا التعويض لأن أكثر من ٩٠٪ من صادراتها تقوم على النفط والبيبتروكيمياويات. وهذا ما أوجد لهذه الدول مشكلة مزدوجة. فهي أولاً مقبلة على هبوط في القوة الشرائية لحصيلة صادرات النفط المقومة بالدولار. إذ عندما يهبط سعر صرف الدولار بنسبة معينة يجب أن يرتفع سعر البرميل بنفس النسبة للحصول على قوة شرائية معادلة. وهي ثانياً مقبلة على تفاقم معدلات التضخم بسبب إرتفاع أسعار السلع التي تستوردها من أوروبا. إذ سيقوم المستورد المحلي في دول الخليج بدفع عدد أكثر مما ينبغي من وحدات العملة المحلية لشراء سلعة أجنبية. ذلك أن شراء سلعة من السوق الأمريكي يعني تعزيز الميزان التجاري الأمريكي، أما شراء سلعة من السوق الأوروبي فتعني دفع كم أكثر مما ينبغي من وحدات العملة المحلية لشراء تلك السلعة.

وهكذا يتضح جليا أن إنخفاض قيمة الدولار الأمريكي جاء بقرار سياسي من الإدارة الأمريكية لمعالجة المشاكل البنوية التي يعاني منها الإقتصاد الأمريكي وأهمها العجز في الميزان التجاري ومشكلة التضخم وذلك بقصد تأمين الإنفاق العسكري على مشاريع أمريكا الحربية وزيادة القدرات التصديرية لأمريكا أمام أوروبا. هذا من ناحية أما من ناحية أخرى فإن إنخفاض قيمة الدولار أظهر بوضوح. ومرة أخرى. مقولة أنه إذا عطست أمريكا فإن بقية العالم يصاب بالبرد، أي أن أمريكا لازالت تحكم سيطرتها على ثروات ومقدرات الدول الأخرى من خلال الدولار كأحد أهم وسائلها في ذلك. وإذا كانت بعض الدول تحاول تلافي سيطرة الدولار وتقلباته السياسية بزيادة صادراتها وقدرتها التنافسية (أوروبا وبريطانيا) أو بشراء سندات الخزينة الأمريكية وكميات كبيرة من الدولارات (الصين واليابان) أو بتثبيت عملتها المحلية في سلة عملات (روسيا)، فإن الحل الجذري لسيطرة الدولار الأمريكي على الإقتصاد الدولي وتحقيق الإستقرار النقدي في العالم يكون بالعودة إلى الذهب كقاعدة نظام للنقد بين الدول. فوفق قاعدة الذهب تحدد كل الدول عملتها المحلية مقابل كمية ثابتة من الذهب مما يعطي إستقرارا في أسعار السلع بين الدول وثباتا في أسعار صرف العملات الأجنبية لأن الذهب سيكون العملة العالمية المشتركة (باعتباره عملة محايدة). وسواء كان الذهب وسيلة تبادل أو عملة نقدية فإن التجارة العالمية سوف تكون أكثر إستقرارا وغير معرضة لمخاطبات الدول الإستعمارية في التحكم بمصائر وأقوات الشعوب والأمم.



الاستقلال الزائف*

"إن كثيرين من أصدقائنا هنا يتكلمون عن الحرية والاستقلال .. كثيرين خصوصاً من رفاقنا في افريقيا .. انني عدت كلمة "الحرية والاستقلال" في كلام ممثلي الحركة الشعبية في كينيا وروديسيا (زيمبابوي فيما بعد) فإذا هي كثيرة .. كثيرة جداً .. المندوب المحترم من كينيا كررها تسع عشرة مرة، والمندوب في روديسيا كان أكثر تواضعاً فقد كررها ست عشرة مرة فقط .. ليس بين الذين سمعتهم أمس واليوم من لم يكررها عشر مرات على الأقل.

أريد أن أسألكم ماذا تعرفون عن الحرية والاستقلال؟ - ماذا نعرف جميعاً عن الحرية والاستقلال؟

إذا تصورنا أنها اعلان المستعمر القديم بأنه سوف يسحب حامياته من أراضيها ثم يوقع معنا قصاصة ورق فهذا هراء. ذلك سهل، وهم على استعداد لأن يفعلوه غداً، ولكن ماذا بعد؟ - هل سألتهم أنفسهم هذا السؤال؟

قلت لكم أنكم تثيرون فزعي لأنكم لا ترون ما هو أبعد من موقع أقدامكم. تشغلون أنفسهم باللحظة التي مضت وليس باللحظة القادمة.

تطلبون الاستقلال، حسناً. وتطلبون الحرية، حسناً أيضاً. سوف يعطونكم ما تطلبون، وسوف يوقعون معكم على قصاصات ورق، لم يعد في ذلك شك لأسباب كثيرة. أولها أنه لم يعد في مقدورهم أن يسيطروا عليكم بقوة السلاح، ولسبب ثان بعده وهو أنهم لم يعودوا راغبين في السيطرة عليكم بقوة السلاح.

انتشار الاسلحة الصغيرة بعد الحرب الكبرى الأخيرة جعلكم أقدر على المقاومة المسلحة. واختلاف أوضاع العالم جعلهم في غنى عن استعمال السلاح.

واذن فإنهم سوف يتنازلون (قالها بسخرية) ويوقعون معكم قصاصات ورق. حسناً .. ماذا بعد ذلك؟

سوف تتولون المسؤولية. سوف تجدون أنفسكم رؤساء لشعوبكم. لديكم قصور رئاسية،

ولديكم حرس وناس، ولديكم سيارات رئاسة وربما طائرات. ليس هذا هو المهم!
هل ستجدون لديكم سلطة رئاسات؟ لست متأكداً.
سوف تجدون لأنفسكم سلطة على رعاياكم ولكن لن تجدوا لأنفسكم سلطة على
غيرهم.

رعاياكم سوف يطلبون منكم "جوائز" الاستقلال. من حقهم أن يتوقعوا تحسن أحوالهم
بعد الاستقلال .. فهل لديكم ما تعطونه لهم؟
أشك كثيراً.

لماذا؟

لأنكم جميعاً منهبين. مواردكم نهبت فعلاً أو هي مربوطة بنظم دولية تواصل عملية
نهبها!
.... ثم قال "نهره":

- "بعضكم سوف يقول أن لديه موارد ولكنها مستغلة بواسطة الآخرين ولصالحهم.
حسناً، بعض رفاقنا هنا في هذه القاعة لديهم بترول. وبعضهم لديهم نحاس. وبعضهم
زنك وحديد وذهب وماس أيضاً .. ماذا سيفعلون بهذه الموارد؟ أهدنا قد يتحمس ويعلن
أمامنا أنه ينوي استرداد هذه الموارد من أيدي غاصبيها. حسناً، "مصدق" فعلها في إيران
وأمر البترول، فماذا كانت النتيجة؟ وجد نفسه في طريق مسدود بالحصار ثم وجد نفسه
في السجن حتى الآن بالانقلاب المضاد.

ان مستعمراتكم السابقين رتبوا أنفسهم قبل أن يوافقوا على الاستقلال وأقاموا أوضاعاً
جديدة تستبدل أعلامهم القديمة بأعلامكم الجديدة، ولكن هل سيغير هذا من واقع
الأمر شيئاً؟

سوف تجدون أنفسكم أمام مشاكل، وسوف يندفع بعضكم إلى أن يطلب من صندوق
النقد الدولي قروضاً ومن البنك الدولي؟
نفس جلاديكم السابقين أخشى أن أقول لكم.

أي أنكم سوف تذهبون إلى الأسياد القدامى طالبين منهم أن يساعدوكم على مسؤولية
الاستقلال.

وأى وضع هذا الذي يستنجد فيه الضحية بالجاني حتى يساعده على تلافي آثار
جريمته، جريمة الاستعمار لن تصححها قروضه وإنما سوف تزيدها سوءاً. ◆◆